أثر العولمة على سيادة الدولة
The impact of globalization on state sovereignty

- سامي الصادق خشخوشة

- جامعة طرابلس - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية (2019).

المستخلص:

ركَّزت الدراسة على بيان مزاعم "انحسار"، أو "تآكل"، سيادة الدولة الوطنية، وعلى بيان الدور الذي تلعبه العولمة؛ من خلال تأثيرها على الثقافة، والسياسة، والاقتصاد. مع محاولة الباحث في تقديم توصيات؛ من شأنها معالجة، أو الحدِّ من مخاطر، وتحديات العولمة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ وهي: عجز الدولة عن السيطرة على أصحاب القرار الحقيقيين. أي: الأسواق المالية، والشركات العملاقة التي تتجاوز الدول والحدود. و أن العولمة بأشكالها، ومظاهرها المختلفة؛ تؤدِّي إلى الحدِّ من سلطة الدولة، وهشاشتها، أمام القوى العظمى التي تسيطر على تيارات العولمة، وخاصة الاقتصاد، و ظهور مؤسسات اقتصادية كونية تحُلُّ محل المؤسسات الاقتصادية الوطنية. والسماح للشركات متعددة الجنسيات، في أخذ دور متزايد في إدارة الأنشطة الاقتصادية، مع مراعاة أن بعضها ينطلق في استثماراته من مفاهيم، وفلسفات؛ تغاير الهويَّة الوطنية للدولة. وانتشار القيم، والأفكار الليبرالية التحرُّرِيَّة؛ التي تختلف عن أخلاقنا، وقيمنا، وعقيدتنا الإسلامية، التي تُعَد حراستها إحدى وظائف الدول الإسلامية الرئيسية. وأوصت الدراسة إلى التأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به مؤسسات التنشئة الاجتماعية؛ في غرس، ودعم الخصوصية الثقافية لكل شعب؛ في نفوسهم، وعقولهم. وإيجاد الحصانة الثقافية، التي تحول دون تأثير مختلف الآليات الحديثة التي تستخدمها الدول المهيمنة؛ لمحو الهويَّات الثقافية المخالفة للثقافة الغربية، وتعزيز مكانة اللغة العربية في نفوس أبناء الأمة؛ إذ تُعَدُّ اللغة العربية، من العناصر الأساسية في استمرارية الثقافة العربية؛ لأنها مستودَع تراث أمتنا العربية الإسلامية، بما تحمله في طيَّاتها من خبرات، وفكر، ومضامين.

المقدمة

السيادة هي الخاصِّيَّة الرئيسية المميزة للدولة، باعتبارها السلطة العليا على المستوى المحلي، أو الإقليمي، أو في إطار علاقاته، وتعتبر أهم مبادئ القانون الدولي المعاصر الذي كَرَّسته معظم المنظمات الدولية، فبدونها لا يمكن الحديث على وجود قانوني، وفعلي للدولة. إلا أن مفهوم السيادة في الوقت الراهن تعرض لهزات عديدة، كونها عرفت العديد من التحديات، على صعيد العديد من القطاعات، سواء كان ذلك في المجال الاقتصادي، أم الاجتماعي، أم الثقافي، وسواء أرادت الدول ذلك، أم أبت. وبات القانون الدولي، فوق القانون المحلي والوطني. وقد أدَّت التحولات الكبرى، والأحداث الدولية، على امتداد التاريخ وإلى اليوم، إلى حدوث تغيرات جوهرية في النظام الدولي؛ أسهمت بشكل كبير، في بروز مفاهيم للنظام العالمي ـ لم تكن معهودة ـ تنتهك سيادة الدولة، وتدعو بوضوح، إلى مفاهيم أحدثت ثورة على المفاهيم التقليدية لسيادة الدولة في العالم بشكل عام، وفي المنطقة العربية على وجه التحديد. وخاصة بعدما اصطلح على تسميته بـ (ثورات الربيع العربي)، الأمر الذي يجعل سيادة الدولة في المنطقة العربية محل تساؤل، خاصة بعد الزيادة المُفرطة، والمستمرة لمطالب التدخل الخارجي؛ من قبل النظام العالمي، ومكوناته، سواء كانت دولاً، أم منظمات، من قبيل مجلس الأمن الدولي، وقوى دولية كالحلف الأطلسي. (يوسف، 2017).

مشكلة الدراسة

ونتيجةً للتطورات الهائلة التي شهدها العالم، منذ منتصف القرن العشرين، خاصة في ظل موجات العولمة التي تجَلَّت بشكل واضح في ثورة المعلومات والاتصالات، وتزايد الترابط والتداخل بين دول العالم، على المستوى الاقتصادي، والسياسي، والثقافي، والإعلامي، والتكنولوجي...إلى آخر ذلك، وتنامي أدوار كل من الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات، والتكتُّلات الدولية الحكومية، والاتحادات والجمعيات غير الحكومية، والتي تشكل ما بات يعرف بـ "المجتمع المدني العالمي"، وتصاعدت ظاهرة الفاعلين الدوليين المسلَّحين من غير الدول، وكثرة المشكلات، والقضايا العالمية، التي تُلقِي بتأثيراتها على مختلف دول العالم، مثل: الإرهاب، والجريمة المنظمة، والأمراض الفتَّاكة، والهجرة غير الشرعية، وغيرها. نتيجةً لكل ذلك وغيره؛ أصبحت هناك تحديات جديدة تفرض نفسها على الدولة الوطنية وسيادتها من أعلى، حيث لم تَعُد الحدود الجغرافية مانعة، كما كان الحال في عصور سابقة، وبدأت تتآكل - بشكل متسارع - الخطوط الفاصلة بين ما هو داخلي، وما هو خارجي، الأمر الذي أسهم في رواج مقولة "عالم بلا حدود".

ومن هنا، تظهر **مشكلة الدراسة**، وموضوع الدراسة: (ما هو مستقبل السيادة الوطنية في ظل العولمة؟)

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان مزاعم "انحسار" أو "تآكل" سيادة الدولة الوطنية، وإلى بيان الدور الذي تلعبه العولمة؛ من خلال تأثيرها على الثقافة، والسياسة، والاقتصاد. مع محاولة الباحث في تقديم توصيات، من شأنها معالجة، أو الحدِّ من مخاطر، وتحديات العولمة.

فقد قُسِّم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث؛ حيث تكونت من: (المبحث الأول: تناول العولمة. والمبحث الثاني: تناول مفهوم سيادة الدولة. أما المبحث الثالث: فتناول أثر العولمة على سيادة الدولة، حيث تفرعت منه ثلاثة محاور؛ شمل المحور الأول: الآثار الاقتصادية للعولمة على سيادة الدولة. والمحور الثاني: شمل أثر العولمة على ثقافة الدول. والمحور الثالث: شمل أثر العولمة على سياسة الدول).

المبـــــــحث الأول
العولـــــــمة
globalization

مقدمة

العولمة: هي مصطلح يشير بالمعنى الحرفي له؛ إلى تلك العملية التي يتم فيها تحويل الظواهر المحلية، أو الإقليمية إلى ظواهر عالمية. ويمكن القول، إن صياغة تعريف دقيق للعولمة، تبدو مسألة معقدة؛ نظراً إلى تعدد تعاريفها، والتي تتأثر أساساً بإنجازات الباحثين الأيدلوجية، وإنجازاتهم إزاء العولمة رفضاً، أو قبولاً. فالعولمة، هي نمط سياسي اقتصادي ثقافي، لنموذج غربي متطور، خرج بتجربة عن حدوده لعولمة الاخر، وقد عبَّر البعض عنها: أنها الاتجاه إلى وجود منظومة، أو مجموعة من الأنظمة والمعايير المتكاملة في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية؛ تكون صالحة لجميع البشر، ويمكن أن تسود قريباً حياةَ الناس على اختلاف أقاليمهم، وقومياتهم، وأعرافهم. (إبراهيم، 2016).

أولاً: مفهوم العولمة.

تباينت تعريفات الباحثين لهذه الظاهرة؛ اعتماداً على خلفياتهم، والزاوية التي انطلقوا منها، وفيما يلي، تجدر الإشارة إلى أهم التعريفات التي قدمها الباحثون لمفهوم العولمة.

جدول رقم (1)

رقم	الباحث والسنة	التعريف
1	Andrews ,1994	عَّرفها: على أنها وليدة التقنية، وممارسة الشركات المالية الكبرى لنشاطاتها، خارج حدود دولها، والعولمة صفة بنوية للاقتصاد السياسي العالمي.
2	Giddeens ,1994	إن العولمة تساهم في تحليل الرباط العاطفي بين الفرد، والدولة، بالإضافة إلى تحلُّل مفهوم المسافة والزمن؛ حيث يقيم الفرد علاقات متجاوزة للحدود التي حوله.
3	Scholte ,1995	هي المصطلحات المحدِّدَة للوعي الاجتماعي، في أواخر القرن العشرين، وهي ليست مترادفة للتدويل، وخلافا للجغرافية الدولية، فإن القضاء الكوني عالَم لا تشكِّل الحواجز الحدودية أمامه أيَّ عائق، وتُقطَع فيه المسافة في زمن لا يكاد يُذكر.
4	Callinicos ,2002	يرى أن العولمة: دعوة لتشكيل اقتصاد عالمي جديد؛ بفضل مساندة ثورة المعلومات، والاتصالات التي جعلت من الليبرالية الجديدة، غطاءً فكرياً للعولمة الاقتصادية. ويُضيف: أن العولمة الاقتصادية لم تقض على الدولة تماماً، ولكنها حجَّمت من قدرتها على المناورة، بالمقارنة مع ما كانت عليه أواسط القرن العشرين.
5	عقيل، 2011	السِّمة الرئيسية للنظام الاقتصادي العالمي، الذي يقوم فكره بتجاوز الحدود والمسافة والمكان؛ نتيجة تحرير التجارة العالمية، وتعميق الثورة التكنلوجية، ورفع القيود عن حركة تدفقات رؤوس الأموال، والعلاقات الاقتصادية الدولية المفتوحة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات.

من خلال التعاريف أعلاه؛ يستطيع الباحث تعريف العولمة: بأنها ظاهرة عالميّة؛ تسعى إلى تعزيز التكامل بين مجموعة من المجالات الماليّة، والتجاريّة، والاقتصاديّة وغيرها، كما تساهم العولمة، في الربط بين القطاعات المحليّة، والعالميّة؛ من خلال تعزيز انتقال الخدمات، والسلع، ورؤوس الأموال.

ثانياً: أنواع العولمة.

يمكن تحديد العناصر الأساسية لظاهرة العولمة في عصرنا الراهن، إلى ثلاثة مستويات، وهي: (السياسة، والاقتصاد، والثقافة).

(1)- العولمة السياسية Political globalization: تعني أن الدولة، لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها، هيئات متعددة الجنسيات، ومنظمات عالمية، وجماعات دولية، وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الاندماج، والتداخل والتعاون الدولي؛ مما يعني، أن السيادة لا تكون لها الأهمية نفسها من الناحية الفعلية، فالدول قد تكون ذات سيادة من الناحية القانونية، ولكن من الناحية العلمية قد تضطر إلى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية؛ مما ينتج عنه أن حريتها في التصرف، تكون بحسب مشيئتها، فتصبح ناقصة، ومقيَّدة.

حيث إن العولمة في بُعدِها السياسي، تؤكد على ضرورة تَبَنَّى شعوب العالم أجمع النموذج الليبرالي، والذي يقوم على أساس فكرة التعدُّدِيَّة، وحرية اختيار السلطة، وغيرها من المبادئ والقيم الليبرالية، والتي يرتبط بها النظام السياسي العالمي، الذي تفرضه العولمة.

(2)- عولمة الاقتصاد Globalization of the economy: وتعني نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد، كالحرية الاقتصادية، وفتح الأسواق، وترك الأسعار للعرض، والطلب، وعدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي، وربط الاقتصاد والدول النامية بالاقتصاد العالمي؛ بحيث يصبح العالم مُقسَّماً إلى قسمين لا ثالث لهما: قسم: ينتج، ويطوِّر، ويبدع، ويصدِّر؛ وهو الدول الغربية. وقسم: يستورد، ويستهلك فقط؛ وهو الدول النامية. وهذا هو المغزى من الاستعمار الاقتصادي قديماً وحديثاً، والمتمثل بامتصاص خيرات الشعوب الضعيفة، وجعلها تابعةً دائماً للدول للصناعات الغربية.

(3)- عولمة الثقافة Globalization of culture: وتتجلَّى عولمة الثقافة، في صياغة ثقافة عالمية مندمجة؛ لها قِيَمُها، ومعاييرُها؛ لضبط سلوك الأفراد، والشعوب، والدول. وبالتالي؛ فإن هدف العولمة الثقافية، ليس هو خلق ثقافة عالمية واحدة؛ بل هو خلق عالم بلا حدود ثقافية. لكن من الملاحظ أن الثقافات الوطنية أصبحت تنصهر في ثقافة العولمة، بهدف ترسيخ نمط ثقافي مُعَولَم، وهو: "النمط الغربي". (إبراهيم، 2016).

المبـــــحث الثاني
سيـــــادة الـــــدولة
State sovereignty

تمهيد

عُرِفت السيادة منذ القدم، وقد مُورِست في الحضارات البابلية، والمصرية، والصينية، وكذلك عند الرومان، واليونان، وقبل الإسلام، وفي الشريعة الإسلامية. غير أنها لم تكن معروفة كما هي في الوقت الحاضر بهذا المسمى، وهذه الصفات، والخصائص. وتعتبر سيادة الدولة من أهم خصائص الدولة، والعنصر المميّز لها عن غيرها من الجماعات البشرية المنظمة. وظهرت السيادة كفكرة حديثة؛ استمدت وجودها من وجود الدولة ذاتها، كما أنها ليست شكلية تتبناها الدولة، بل هي مبدأ يعكس المظاهر الحقيقية للدولة، في علاقاتها الداخلية، والخارجية على حد سواء. وقد لعبت السيادة دوراً بارزاً في الوسائل السليمة للمنازعات الدولية؛ بأنواعها الدبلوماسية، والسياسية، والتسوية القضائية، من حيث نشأتها، وتطورها؛ حيث إن الدول ذوات السيادة هي التي أوجدت الوسائل السلمية لتسوية المنازعات، ومصير السيادة الوطنية بعد التحولات الكبيرة التي شهدها المجتمع الدولي، وأثر ذلك على الوسائل السلمية للمنازعات الدولية، حيث إن الدول تجد أن القضاء الدولي، يُشَكِل قيداً على حريتها، وانتقاصاً لسيادتها. (الأسدي، 2014).

أولاً: مفهوم السيادة.

لإيضاح معنى السيادة؛ سوف نتناوله لغةً، ثم اصطلاحاً.

(1)- السيادة لغة: تدل على سُمُوِّ المقام، والمرتبة.

(2)- السيادة اصطلاحاً: هي السلطة الدائمة، والمطلقة للملك على المواطنين، والرعايا التي لا تخضع للقوانين، والتي لا يُقيِّدها شيء سوى الله، والقانون الطبيعي. (الأسدي، 2014).

أما السيادة في الدولة الاشتراكية: فهي الشكل القانوني، والسياسي؛ لقيادة المجتمع من قِبَل الطبقة العاملة (الأسدي، 2014).

ثانياً: خصائص السيادة.

(1)- أن السيادة واحدة في الدولة: إذ لا توجد في الدولة الواحدة أكثر من سيادة واحدة، ويقصد بذلك؛ أنه لا يمكن فرض أيَّه التزامات عليها، من قِبَل إرادة أخرى، غير إرادة الدولة نفسها، وهذا ما يطلق عليه: "وحدة السيادة". (بشير، 2006).

(2)- أن السيادة شاملة ومجرَّدة: ويقصد بشمولية السيادة؛ أنها تشمل جميع مكونات الدولة، بحيث تسيطر الحكومة على الإقليم، وعلى جميع المواطنين داخل الدولة، وكذلك المقيمين على أراضيها، ولو كانوا من الأجانب، باستثناء المتمتعين بالحصانة الدبلوماسية. فإذا كانت الدولة لا تمارس السيادة في جميع عناصر الدولة؛ فإن الدولة تكون ناقصة السيادة، أما التجريد؛ فذلك يعني أنها مجردة عن أشخاص الحكام الذين يمارسون السلطة في الدولة، ولا تنتهي بتركهم السلطة، أو بسقوطهم. (إبراهيم، 2006).

(3)- السيادة غير قابلة للتملك بمضي الوقت: ويعني هذا؛ أنه إذا استطاعت إحدى الشخصيات، أو هيئة من الهيئات، أن تفرض سلطاتها مدة من الزمن مهما طالت؛ فإنها لا تستطيع أن تدعي شرعية سيادتها، فمغتصب السيادة يبقى دائما مغتصباً. (إبراهيم، 2006).

(4)- السيادة غير قابلة للتنازل: إذا قامت دولة بتنازل لدولة أخرى، بأن تمارس حقوق السيادة على جزء من إقليمها، أو شعبها، أو قبلت بتطبيق قوانين تلك الدولة في إقليمها، وعلى شعبها، أو جزء منه فإننا نكون أمام دولة ناقصة السيادة. (الفتلاوي، 2007).

(5)- عدم قابلية سيادة الدولة للتجزئة: وهذا يعني؛ أنه مهما كان التنظيم الدستوري، أو الإداري لهذه الدولة فلا مجال لغير سلطة عليها واحدة، بِغَضِّ النظر عن كون هذه الدولة موحَّدة، او اتحادية، أو لا مركزية، أو مركزية الإدارة، فإنها على كل حال؛ ذات سيادة موحد.(محمد، 2006).

ثالثاً: أنواع السيادة.

وتُقسَّم السيادة إلى عدة أنواع؛ تبعاً للزاوية التي يُنظَر إليها.

(1)- السيادة الداخلية والخارجية Internal and external sovereignty: وتعني السيادة الداخلية؛ بأن الدولة حرة في التصرف بشؤونها الداخلية كأصل عام، ولها الحق في تشريع القوانين وسَنِّ الأنظمة؛ فهي لا تخضع لسلطة أي دولة.

أما السيادة الخارجية؛ فتعني قيام الدولة بإدارة علاقاتها الخارجية، بدون أن تخضع في ذلك لأي سلطة عليا، غير أن حريتها في المجال الخارجي مقيَّدة بقواعد القانون الدولي، وبما يعقده من معاهدات، واتفاقيات. (بشير، 2006).

(2)- السيادة الشخصية والاقليمية Personal and regional sovereignty: وهذا التقسيم في الأساس، قائم على أركان الدولة الثلاثة (الشعب – الإقليم – السلطة) ، فإذا ما جرى تحديدها على أساس عنصر الشعب؛ فتكون السيادة شخصية، وتكون السيادة إقليمية؛ إذا ما جرى تحديدها على عنصر الإقليم، والسيادة بهذا المعنى؛ تعني امتداد سلطات الدولة على كل من يعيش على إقليمها، ولو كان حاملاً لجنسية دولة أخرى، باستثناء المتمتعين بالحصانة الدبلوماسية. (الشكري، 2004).

(3)- السيادة القانونية والسياسية Legal and political sovereig: تعني السيادة القانونية؛ حرية الدولة بتشريع القوانين، وتعديلها، وإلغائها، على اختلاف السلطة المكلفة بمهمة التشريع.

أما السيادة السياسية؛ فتعني سيادة أولئك الذين لديهم حق الانتخاب والتصوي، ويتحدد حجم أعضائها، بمدى إطلاق، وتقييد حق الانتخاب؛ فيضيق حجمهم إذا ما أخذت الدولة بالاقتراع المقيَّد، ويتسع حجمهم إذا ما أخذت الدولة بالاقتراع العام. (الشكري، 2004).

(4)- السيادة التامة الناقصة Full and incomplete sovereignty: الدولة تامة السيادة؛ هي التي تستقل في شؤونها الداخلية، والخارجية، ولا تخضع إلى رقابة، أو هيمنة؛ من هيئة، أو دولة أخرى.

وهذا لا يعني أن تكون الدولة مطلقة التصرف في ميدان العلاقات الدولية، بل إنها مقيَّدة بالقانون الدولي العام وما يفرضه من قيود على حريتها في التصرف (الذرب، 2006).

أما الدولة ناقصة السيادة؛ فهي الدولة التي تخضع، أو تتبع غيرها من الدول، أو الهيئات الدولية، في إدارة شؤونها الداخلية، والخارجية. وقد عرف القانون الدولي عدة أنواع من الدول ناقصة السيادة، كالدول التابعة، والدول المَحميَّة، والدول الموضوعة تحت الانتداب، والدول الموضوعة تحت الوصاية، والدول الموضوعة في حالة حياد دائم. (العطية، 2006).

المـــــــبحث الـــــثالث

أثر العولمة على السيادة الوطنية

The impact of globalization on national sovereignty

وسوف يقوم الباحث بتناولها من ثلاثة محاور؛ وهي: (المحور الاقتصادي، والمحور الثقافي، والمحور السياسي).

المحور الأول

الآثار الاقتصادية للعولمة على سيادة الدولة

يسعى النظام العالمي الجديد، إلى التأكيد على الكونية الاقتصادية المتجلية في وحدة الأسواق العالمية في مجال التجارة، واقتصاد السوق، والتي يدعمها صندوق النقد، والبنك الدوليين، وكذلك منظمة التجارة العالمية، والشركات متعددة الجنسيات، وإذا كانت نوايا المؤسسات الاقتصادية عند إنشائها تبدو حسنة؛ فإن تحليلاً دقيقاً للدور الذي أصبحت تلعبه هذه المؤسسات في ظل العولمة، خاصة في ثوبها الجديد، الذي أصبح يكتسي حُلَّةً أمريكية خالصة، في إطار الليبرالية الجديدة، المؤسَّسَة على الهيمنة الأمريكية، وما ترتب عليه من ظهور العولمة الليبرالية الجديدة، يكشف حقيقة الانحراف الخطير الذي عرفه نشاط، وممارسات هذه المؤسسات الاقتصادية. والتي أصبحت تنتهج مبدأ اللَّاعدالة واللاَّ مساواة، اللذان يعتبران من أهم ركائز الديمقراطية، والأمر نفسه، ينطبق على الشركات متعددة الجنسيات، والتي تُعتبَر من مُحرِّكات العولمة الاقتصادية، والتي لا ينكرأحدٌ الدورَ الضاغطَ الذي أصبحت تمارسه على الدول المستضيفة لها. (خضر، 2006).

أولاً: أثر الشركات متعددة الجنسيات على سيادة الدولة: حَوكَمَة الشركات.

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أهم المظاهر التي ميزت عصر العولم؛ حيث ازدهرت وذاع صِيتُها في ظل ما رافق العولمة من تطور تكنولوجي، ساعد على انتشارها ـ الشركات ـ وتفاقمت أرباحها، وزاد وزنها المؤثر اقتصاديّاً؛ لتصبح عنصرًا فاعلاً في الاقتصاد الدولي، وأصبحت من الجماعات الاقتصادية الضاغطة، تضاهي ـ في ضغطها وتأثيرها ـ الدول ذوات المؤسسات المالية، والاقتصادية.

(1)- الأرباح والانتشار الجغرافي: عوامل الضغط والتأثير.

إن الأرباح الكبيرة المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وانتشارها الجغرافي الواسع، وتغلغلها داخل الدول؛ قد أثر على الاقتصاديات الداخلية للدول المستقبلة لهذه الشركات، ونتج عن ذلك، تأثر الجانب السياسي بالجانب الاقتصادي، حيث أصبحت تساهم بشكل فعلي، في رسم خريطة الاقتصاد الداخلي للدول، ووضع القرارات السياسية، مما يشير إلى المساس بسيادة الدولة التي تستلزم (السيادة) الحرية في الخيارات، واتخاذ القرارات، والتخلص من كل القيود والمُكبِّلات، فالشركات الأخطبوط إذن، هي طريق آخر للاستعمار، يختلف عن الطرق التقليدية في كونه استعماراً غير مباشر، يدخل حدود الدولة برضاها، ودون مقاومة، بذلك فإن الإمبريالية في ظل المستجدات والتطورات الدولية الحديثة، لم تَعُد تعني تلك العلاقة الخطيرة بين دولة مستعمِرة، وأخرى، بل إن هذا المعنى (الإمبريالية) امتدَّ ليشمل النظام الاقتصادي القائم على الرأسمالية، وما يتضمنه من علاقات بين الدول، والمنظمات والمؤسسات المالية، والاقتصادية. لقد أصبحت الدولة تختار نظامها الاقتصادي وفقاً لما هو معمول به على المستوى الدولي، وليس وفقاً لاختيارها، وقناعتها. (حجازي، 2005).

(2)- تعدد النشاط: إحكام القبضة على اقتصاديات الدول.

لقد بات مؤكَّداً، أنه من غير الممكن تجاهل التأثيرات السياسية للشركات العابرة للقارات، حيث إن نشاطها في الأصل، هو نشاط اقتصادي، فهي شركات تابعة لدول اقتصادية كبرى، وتمارس نشاطها على أقاليم عدّة من العالم، فالأكيد هو أن الدول الصناعية الكبرى، ستعمل على حماية هذه الشركات، وسيترتب عن ذلك تدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة للشركات الأجنبية، وهو تدخل يفضي إلى المساس بسيادة الدولة، وبالتالي؛ بكيانها، لأن كيان الدولة، وديمومتها مقترن بسيادتها، لذلك، فقد أصبحت هذه الشركات العملاقة تشكل خطراً على وجود الدولة، خاصة وأنها أصبحت تُوظَّف لممارسة تأثيرات اقتصادية، وسياسية، وحتى عسكرية. ومن أبرز مظاهر الدور السياسي، والعسكري الذي أصبحت تلعبه هذه الشركات؛ نجد أنها أصبحت تدعم الحكومات التي توفر لها الظروف المناسبة، لممارسة نشاطها، وزيادة أرباحها في دول أمريكا اللاتينية، وإفريقيا، وفي مقابل ذلك، فإنها تسعى إلى الإطاحة بالحكومات، والقيادات، التي تضر بمصالحها. وقد تصل درجة التدخل إلى حدِّ تدبير الانقلابات العسكرية، ودعم المعارضة، واختيار القادة، واستمرار الحكومات؛ حيث إن بعض الحكومات العربية مثلاً، حافظت على بقائها في الحكم، ليس بشرعية شعبية، ولكن بدعم في مجال الأسلحة، والنفط من الشركات العالمية الكبرى. (الخزرجي و المشهداني، 2004).

كما أن الإغراءات التي أصبحت تقدمها الشركات متعددة الجنسيات، جعلت الدولة تنسحب، فاسحةً المجال لهذه الشركات التي تقدم منتجات استهلاكية، وخدمات وتعليم، وغيرها، لذلك؛ يرى البعض أنه من أبرز المظاهر السياسية للعولمة، تأثيراتها على مبدأ السيادة الوطنية، حيث ترتّب على العولمة، التقليل من اختصاصات الدولة القومية، فإلى جانب الدولة، أصبحت هناك كيانات دولية لها دور كبير، يتجاوز أحيانا دور الدولة، مثل: المنظمات الدولية الحكومية، وغير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات (إسماعيل، 2008).

إن التواجد الأجنبي داخل حدود الدول، خاصة العربية منها والإسلامية؛ أصبح يَعرِض فكراً عقائدياً بعيداً عن معتقدات الشعوب المسلمة، فأضحت هذه الشركات شبحاً مخيفاً، يكاد يرمي بالدولة إلى خارج الحدود؛ ليستقر هو في الداخل، وتزداد خطى هذا الشبح عندما تتكاثف هذه الشركات، وتندمج وتتكتَّل، مشكلة وحدة مضاعفة القوة، فتكون بذلك ـ الشركات ـ أداة العولمة للقفز فوق الدولة، وحملها على تغيير سياستها، وتقديم جملة من التسهيلات الضريبية، والإعفاءات، والدعم المالي، لمصلحة هذه الشركات التي أصبحت تشكل قوة خارجة عن البرلمان والحكومة. (ابو سعدة، 2011).

ثانياً: أثر المؤسسات الاقتصادية الدولية على السيادة.

يقصد بالمؤسسات الاقتصادية الدولي؛ كلٌّ من: صندوق النقد، والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية. وقد أصبحت هذه المؤسسات تلعب دوراً مهماً في توجيه الاقتصاد الدولي، خاصة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المتّسم بالهيمنة الأمريكية.

(1)- تأثيرات المؤسسات المالية الدولية على السيادة.

لقد أصبحت المؤسسات المالية تمثل أدوات فعالّة؛ لتجسيد أسس العولمة المتوحشة، حيث أصبحت علاقة هذه المؤسسات بدول العالم الثالث مثلاً، تثير جدلاً كبيراً، بسبب تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، والعمل على نشر الأيديولوجية الليبرالية دون الالتفات إلى خصوصية كل دولة. (خير الدين، 2005).

إذ أن البنك الدولي استغل الظروف الصعبة، التي عانت منها الدول النامية خلال السبعينات، ليقدم قروضاً مشروطة بتنفيذ برامج التكيّف الهيكلي، ليلعب بذلك البنك، دور المدافع عن النظام الرأسمالي؛ حيث تهدف جميع أنشطته إلى تسهيل تغلغل رأس المال الأجنبي، داخل البلدان النامية، واستغلال مواردها وفتح أسواقها، كما يمارس

تأثيرات على السياسات، والتوجهات العامة لهذه الدول؛ إمّا بمنح قروض مقيَّدة بقروض ضمنية، أو صريحة، أو الامتناع عن منح القروض للدول التي لا تستجيب لإملاءات البنك، والتي هي في الواقع، إملاءات الدول الصناعية التي تتحكم فيها، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. (مصطفى، 2013).

لقد أصبح البنك الدولي يساهم بقسط كبير، في تجسيد إرادة وسيطرة أمريكا، خاصة على دول العالم الثالث، ومنها الدول العربية التي تملك ثروات لا تحسن استغلالها؛ فتلجأ إلى الاستعانة باليد العاملة، والخبرات الأجنبية. الأمر الذي يكلفها إنفاقاً هائلاً، يثقل كاهل ميزانيتها، كما تلجأ إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية؛ لتغطية نفقاتها، وإنجاز المشاريع الكبرى، فتقع بذلك في فخّ المديونية، الذي أصبحت المؤسسات المالية الدولية، تتخذه كوسيلة للضغط على الدول المستضعفة، وحملها على اعتماد النظام الرأسمالي، وتغيير أيدلوجيتها، وتنفيذ تعليمات، وتوصيات البنك الدولي، وصندوق النقد، ومنظمة التجارة العالمية؛ وفق عقد إذعان، تغيب فيه إرادة كل الدول النامية، وغالباً ما تهدف سياسات المؤسسات المالية إلى إنهاء التأميم، وبيع المؤسسات المملوكة للقطاع العام، مثل، مؤسسات الماء، والكهرباء، ومنابع النفط، والمطارات،، وسكك الحديد والاتصالات، وغيرها. (الخزرجي والمشهداني، 2004). فهي سياسة تهدف إلى خصخصة القطاع العام، وإبعاد الدولة، وفسح المجال لقطاعٍ خاص مدعومٍ من طرف المؤسسات الاقتصادية الدولية، فيبرز بذلك دور هذه المؤسسات، الهادف إلى إنهاء دور الدولة، وإلغاء سيادتها؛ لتحُلَّ محلها السيادة العالمية.

(2)- ضغوط منظمة التجارة العالمية:

إن الدولة التي ترغب في الاستفادة من المزايا التي تقدّمها منظمة التجارة العالمية، مُلزَمَةً بتغيير نهجها الاقتصادي إلى الرأسمالية، وهي بذلك تقدم تنازلاً خطيراً؛ يُبرز خطورة الضغط الذي تمارسه المنظمة على الدول المنضَمّة، أو الراغبة في الانضمام إليها. فالدولة ملزمة بتغيير سياستها، وإعادة هيكلة اقتصادها؛ وفقاً للمقاييس، والمعايير التي تُحدّدها المنظمة، ولا فرق في ذلك بين الدول النامية، أو المتقدمة، حيث يستوجب الانضمام إلى المنظم، إجراء العديد من المفاوضات، والتي تتمحور أساساً حول تكييف القوانين، والقرارات الداخلية للدول، مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة، فالدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة، مُلزَمة بإلغاء، أو تعديل قوانينها، وقراراتها غير المنسجمة مع مبادئ المنظمة. إن قيام الدولة بتغيير قوانينها، وقراراتها على هذا النّحو؛ يؤّثر في سيادتها الوطنية، ويجعلها خاضعة لإرادة غير إرادتها، الأمر الذي يعتبر تدخّلاً في شؤونها الداخلية، حيث إنه من المعلوم، أنّ وضع القانون يُعَدّ عملاً من أعمال السيادة، فإذا كانت الدولة مضغوطة في وضع قوانينها، وملزمة بالتقيّد بقواعد منظمة التجارة العالمية، فإن ذلك يدل على المساس بسيادتها. (ابن مفورة، 2017).

المحور الثاني

أثر العولمة على ثقافة الدول

أولاً: إقصاء الدين. The elimination of religion

لعل من أبرز التحدي الثقافي للعولمة؛ موقفها السلبي من الدين، وتهميش دوره في الحياة، وإقامة نظم المجتمع الإنساني بمعزل عن الدين، وتوجيهاته الشاملة، لكل جوانب الحياة، وقد مارس أعداء الإسلام هذه السياسة، منذ أمد طويل، تحت ما عرف بالغزو الفكري، وأعادوا التركيز على ذلك اليوم، من خلال ما يسمى بالعولمة. فالعولمة: نتاج شعوب علمانية، أقامت معظم شؤونها بعيداً عن مفاهيم أي دين، وبما أن العولمة تعمم معطيات ثقافية دنيوية، ومادية بحتة، دون أي اهتمام بمدى انسجام تلك المعطيات مع الإيمان بالله واليوم الآخر. فإنه يمكن القول، بأن العولمة تتنفس في محيط علماني، وتنشر الفكر العلماني، وتؤسس للأرضيات، وخلفيات علمانية، وهذا يشكل تحدّياً من أكبر التحديات لأمة الإسلام. (باية، 2016).

.

(1)- إثارة الفتن، والخلافات المذهبية بين المسلمين، وإثارة النزعات الطائفية؛ لإضعاف كيان هذه المجتمعات، والسيطرة عليها.
(2)- محاربة الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، في المجتمعات المسلمة، والزعم بمعارضتها لحقوق الانسان، وعدم صلاحيتها للإنسان المعاصر.
(3)- فالعولمة؛ تطمح إلى إذابة الفوارق بين الشعوب، وإلغاء الخصوصيات الثقافية، وتوحيد الأذواق، والأعراف، والرغبات؛ لتحقيق مصالح اقتصادية للمستفيدين من تيار العولمة الجارف.
(4)- نشر الكفر والإلحاد في بلاد المسلمين. (ليلية، 2006).

ثانياً: تسليع الثقافة. the commodification of culture

يذهب بعض العلماء، في تعريفهم للعولمة؛ بالتأكيد على أن الثقافة بوصفها منتجاً اجتماعياً، قد أصبحت جزءاً من العملية الاقتصادية التجارية الجديدة، كغيرها من السلع، والمنتجات المادية؛ إذ تحررت من القيود الجمركية، وأصبحت قابلة للتداول على أوسع نطاق في السوق العالمية، وتخضع لنفس الإجراءات، والأحكام المفروضة على سواها من السلع المادية، غير أن مجال المنافسة في تسويق هذه السلعة، أصبح محدوداً للغاية، وغير متاح إلا للقوى الرئيسية المسيطرة على تكنولوجيا صناعة المعلومات، وتشكيل العقول. الأمر الذي يشير إلى أن التبادل الثقافي العالمي الجاري حالياً، هو تبادل غير متكافئ، يتغذى من التفاوت من ميزان القوى الثقافية، على الصعيد العالمي بين ثقافات مسلحة بالتكنلوجيا الاتصالية والمعلوماتية، وبين ثقافات مجردة من أيه حماية تكنولوجية، أو تشريعية؛ مما يحول دون خلق التفاعل المنتظر بين الثقافات، والمجتمعات. وهنا، يبرز الوجه الحقيقي لما يسمى بثقافة العولمة، التي تعني في جوهرها سوى سيطرة الثقافة الغربية (الأمريكية على وجه الخصوص). وقد عبر عن خطورة هذا الأمر، فوكنز: وزير الخارجية الكندي السابق؛ بقوله: "لَئِن كان الاحتكار أمراً سيئاً في صناعة استهلاكية؛ فإنه أسوأ إلى أقصى درجة في صناعة الثقافة، حيث لا يقتصر الأمر تثبيت الأسعار، وإنما تثبيت الأفكار أيضاً".

إذ أن من سلبيات العولمة الثقافية، تحويل الثقافة نفسها، ومؤسساتها إلى سلعة، وأمام إشاعة ثقافة العولمة ذات الطابع المُؤَمرَك، والمتجه إلى إقصاء الثقافات الأخرى؛ من خلال قوتها المالية، وقدرتها على الإنتاج والتوزيع، لا من خلال قيمتها الثقافية، أو منافستها الثقافية. (عبد الرحمن، 2006).

إن حالات التبادل الثقافي غير المتكافئ؛ أدَّت، وتؤدِّي تدرجياً إلى فقدان الثقافة الأدنى لمقَوِّمات استمراريتها، ومن ثَمَّ، تفككها، وانهيارها، مما يخلق إشكالية كبرى على صعيد الهويَّة، وعلى نمط الحياة الاجتماعية، من جَرَّاء العولمة الثقافية، أو ما يطلقون عليها: الاختراق، أو الغزو الثقافي.

ويمر الاختراق حسب (باية، 2016)، في ثلاث آليات:
(1)- تخسر الدول النامية ثقافاتها؛ بفعل ضغط اختراق، واجتياح التيار الثقافي العالمي، التي تمثل مرحلة حيوية، ودقيقة من استلاب الثقافات المختلفة، وجعلها تخدم مصالح الثقافة العالمية الغربية.
(2)- تعميم الانقسام، والتفكك، والتشرذُم الداخلي، وإظهار الثقافة الوطنية، في صورتها الضعيفة، والعاجزة عن تقديم الشخصية الناجحة، بالمقابل تُبرَز ثقافة العولمة متفرقة وراقية.
(3)- بروز روابط ، وآليات؛ تعمل على إيجاد قيم تساعد على الانتقال إلى الثقافة العالمية، والعبور بالفكر الثقافي، إلى أبعد نقاط العالم، ذلك؛ لإحداث نوع من التواجد الثقافي.

فأخطر النتائج المترتبة على العولمة، تلك المتصلة بمخاطر الإقتلاع الثقافي، والخوف من فقدان الهويَّة، لدى العديد من الشعوب والأمم. فقد تمكنت وسائل العولمة من اختراق الحدود الثقافية، انطلاقاً من مراكز صناعة، وترويج الثقافة السائدة، ذات الطابع الغربي المُؤَمرَك، عبر آليات التأثير الإلكتروني، مستخدمة الصورة بدل الكلمة، لصالح اكتساح الفضاء الثقافي الذي يُغزَى بقيم ثقافة الغالب، ونظرياته، على حساب قيم الشعوب المغلوبة، مُهدِّداً إياه بالانزواء، والاحتماء بالتاريخ والتراث، أو الذوبان في خضم الثقافة السائدة، والضياع في تيارها الجارف. (باية، 2016).

رابعاً: الترويج لثقافة الاستهلاك. Promotion of Consumption culture

في ظل آليات الهيمنة العالمية، تحولت الثقافة الاستهلاكية إحدى مجالات تدويل النظام الرأسمالي؛ إلى آلية فاعلة، لتشويه البُنى التقليدية، وتغريب الإنسان، وعزله عن قضاياه، وإدخال الضعف لديه، والتشكيك في جميع قناعاته الوطنية، والقومية، والدينية. وذلك؛ لإخضاعه نهائياً للقوى المسيطرة على القرية الكونية، وإضعاف روح النقد، والمقاومة عنده، حتى يستسلم نهائياً إلى واقع الإحباط؛ فيقبل بالخضوع لهذه القُوى، أو التصالح معها (ظاهر، 1993).

إذ يلعب التلفزيون، دوراً هاماً، في إنتاج ثقافة ترويجية، تركز على استخدام الإعلان المعتمد على الصور المرئية؛ من أجل خلق علامة تجارية، أو سلعية ذات قيمة، إذ تعني ثقافة (بيرجر كنج، و بيبسي، وكوكاكولا) عن عالمية هذه الثقافة الترويجية. (باية، 2016).

خامساً: التهوين من شأن اللغة العربية. Underestimating the Arabic language

وإن كانت اللغة من أكثر الأنظمة الثقافية تمثيلاً للخصوصية الثقافية، فقد تأثرت اللغة بالعولمة؛ حيث نلاحظ أن لغة الحياة اليومية، تنتشر فيها كثير من المفردات الأجنبية، يضاف إلى ذلك؛ انتشار تعلم اللغات الاجنبية في مختلف مراحل نظمنا التعليمية، وذلك اتساقاً مع متطلبات سوق العمل في عصر العولمة، مما يعني حصار اللغة العربية؛ حاضراً، ومستقبلاً. (العصيمي، 2010).

المحور الثالث

أثر العولمة على سياسة الدول

حركة عولمة السياسة؛ تتجسد في وقائع، وظواهر عديدة، وتأخذ تجليات كثيرة على أرض الواقع، ربما كان في مقدمتها: ظاهرة المجال السياسي العالمي، الذي أخذ يحُلُّ محل المجال السياسي المحلي، وظاهرة أن السياسة في كل أرجاء العالم، أصبحت اليوم، مرتبطة بالسياسة في كل أرجاء العالم. وظاهرة التدفق الحر، وغير المقيِّد للسياسة على الصعيد العالمي، وظاهرة تمدُّد السياسة خارج نطاق الدولة القومية، وظاهرة لحضنة السياسة، وظاهرة الزيادة غير المسبوقة في الروابط السياسية بين الدول، والمجتمعات، والأفراد، وظاهرة لَبرَلَة الثقافة السياسية، وصعود النموذج الفكري، والسياسي الليبرالي، على الصعيد العالمي، وأخيراً ظاهرة الأمْرَكة التي قطعت شوطاً مهماً على أرض الواقع، خلال السنوات العشر الأخيرة. وهذه الظواهر وغيرها من المستجدات، والإيحاءات؛ تُجسِّدان معاً، حركة عولمة السياسة، وتوحي ببعض المعاني المختلفة للعولمة السياسية. (عبدالله، 2002).

والعولمة السياسية؛ تعني التفكير في العالم، وتخيُّله كوحدة سياسية واحدة. وبطبيعة الحال فالعالم ـ كما هو قائم على أرض الواقع ـ ليس وحدة سياسية واحدة، ومن الصعب أن يتحول في المستقبل المنظور، إلى وحدة سياسية واحدة. فالعالم المعاصر يتكون من وحدات سياسية؛ بعضها منفصل، ومنعزل، ومتفاعل مع بعض. ولا يزال العالم ـ على الرغم من كل الحديث المتزايد عن القرية العالمية ـ مُجَزَّئاً أكثر مما هو مُوحَّد سياسياً، لكن التجزئة، والعزلة السياسية، في طريقها إلى التراجع السريع، وربما النهائي. ما يحدث على أرض الواقع، هو

بروز مجال سياسي عالمي؛ يكبُر، ويزداد حضوراً، وتأثيراً. ويتمحور أساساً، حول العالم الواحد، وليس حول الدولة، أو الوحدات السياسية المنغلقة.

في المجال السياسي العالمي؛ الدولة ليست وحدها مركز السياسة، وهي ليست مسؤولة مسؤوليةً كاملة عن أفرادها، وأمنها، وبيئتها، وحتى مصيرها ومستقبلها. ستظل الدولة ـ نظرياً ـ تدعي هذه الوظائف والمسؤوليات، وسوف تتمسك بمفهوم وواقع السيادة، لكن على الصعيد العملي، وعلى أرض الواقع؛ لم تَعد الدولة الآن، ولن تكون قادرة في المستقبل، على الثبات على هذه الأحقية كما كانت تفعل قبل 300 سنة الأخيرة. (عبدالله، 2002).

نموذج: تسريبات " أوراق بنما " ودلالاتها بالنسبة لمسألتي الدولة والسيادة.

في مطلع أبريل 2016، تم الإعلان عن الفضيحة التي عرفت إعلامياً باسم: تسريبات "أوراق بنما" ، وذلك بنشر تحقيقات، وتقارير صحفية، استناداً إلى تحليل نحو (11.5) مليون وثيقة تخص شركة "موساك فونسيكا" (Mossack- Fonseca) للمحاماة والاستشارات القانونية ـ مقرها بنما ـ وكانت هذه الوثائق، قد سربت بواسطة مجهول لصحيفة "زود دويتشه تسايتونج" الألمانية منذ نحو عام، وقد طلبت الصحيفة المساعدة من "الاتحاد الدولي للصحافيين الاستقصائيين" من أجل تحقيق الوثائق وتحليلها، ووزعها الاتحاد بدوره على نحو (400)صحفي ينتمون إلى نحو (107) مؤسسات صحفية، موزعة على نحو (78) دولة. وتُعَد شركة "موساك فونسيكا" رابع أكبر شركة في مجال خدمات "الأوفشور" على مستوى العالم، وهي تعمل في بنما منذ نحو (40) عاماً، ولها فروع في نحو (35) دولة. (إبراهيم ، 2016).

وقد كشفت "أوراق بنما"، عن مدى الاختراق الذي تتعرض له الدولة الوطنية في الوقت الراهن؛ حيث أكدت أن نحو (140) من المسئولين السياسيين، الحاليين، والسابقين، في بلدان عديدة منتشرة عبر العالم، وغيرهم من المشاهير في مجالات المال والرياضة، قد هرَّبوا أموالاً من بلدانهم، من خلال الشركة المذكورة، وذلك عبر قيامها بتأسيس شركات "الأوفشور" (Offshore Companies) والشركات الوهمية (Shell Companies) لعملائها في دول، ومناطق تعتبر بمثابة "جنان ضريبية"، حيث تتميز بعدم فرض ضرائب، أو وجود ضرائب محدودة جداً في أفضل الأحوال. وبذلك، يستطيع أصحاب الأموال السوداء تبييضها، عبر قنوات مشروعة في ظاهرها على الأقل، والتهَرُّب من دفع الضرائب، أو تجنب دفعها، فضلا عن إدارة استثماراتهم بطرق سرية، من خلال هذه الشركات الوهمية، حيث لا تظهر مكاتبات الشركات، ومراسلاتها، أسماء أصحاب الأموال الحقيقيين. وفى هذا السياق، كشفت الوثائق عن أن شركة "موساك فونسيكا" أدارت على مَرِّ السنين أكثر من (300) ألف شركة، وأن عملاء الشركة ينتمون إلى أكثر من (100) دولة. (إبراهيم، 2016).

وتباينت ردود الأفعال على فضيحة تسريبات "أوراق بنما"، والتي تعد الأكبر في التاريخ، حيث استقال رئيس وزراء أيسلندا: ديفيد جونلوجسون، بعد أن كشفت الوثائق عن تورطه مع زوجته، بتأسيس شركة في الجزر العذراء البريطانية؛ ليُخفي من خلالها ملايين الدولارات. وأعلن رئيس الوزراء البريطاني: ديفيد كاميرون، إقراراته الضريبية على إثر ورود اسم والده في التسريبات. كما أن هناك حكومات فتحت تحقيقات، وذلك على غرار ما حدث في كل من فرنسا، وإسبانيا، وأستراليا، وبنما، وغيرها. وبالمقابل، هناك من المسؤولين من نفى صحة المعلومات المتعلقة به، وذلك على نحو ما فعل الرئيس الروسي: بوتين، وهناك من تجاهل الأمر كلية كما هو الحال في الدول العربية ـ باستثناء تونس ـ التي وردت أسماء بعض مسؤوليها في الوثائق.

وفى ضوء ما سبق، يمكن القول، إن التسريبات وتوابعها، والطابع السري الذي يحيط بأنشطة شركة "موساك فونسيكا" قد كشف عن عدة دلالات هامة، تتعلق بالدولة الوطنية وسيادتها في الوقت الراهن، ومنها:

(1)- أن هناك حالة من الاختراق، تتعرض لها الكثير من دول العالم بدرجات متفاوتة، وأشكال مختلفة، وذلك على أكثر من مستوى. فبعض أجهزة الدولة، ومؤسساتها، وقوانينها؛ يتم التلاعب بها من قبل مسئوولين سياسيين،

وغيرهم من الفئات التي تدور غالباً في فلك السلطة، مما يسمح بخروج أموال من هذه الدولة أو تلك، بطرق غير قانونية، أو تبدو قانونية في ظاهرها فقط، وهو أمر لا يمكن فهمه بمعزل عن شبكات الفساد على مستوى الدولة، وهي مرتبطة بشبكات الفساد العالمي، المتغلغلة في كثير من دول العالم. (إبراهيم، 2016).

(2)- أن الشركات الوهمية التي تمثل الجانب الأهم في أنشطة شركة "موساك فونسيكا" وغيرها من الشركات العالمية العاملة في هذا المجال، تمثل "الجانب المظلم في النظام المالي الدولي " حسب منظمة الشفافية الدولية، لاسيَّما أن الشركة المذكورة، هي واحدة من مئات الشركات العاملة في هذا المجال، كما أن (بنما) هي واحدة من بين العشرات من الملاذات للضريبة الآمنة. وحسب بعض التقديرات فإن نحو(8 %) من ثروة العالم، أي ما يقدر بنحو (7،6) تريليون دولار أمريكي، موجودة في ملاذات ضريبية. وبذلك، تمثل الشركات الوهمية وسيلة لتبييض أموال تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة، واستثمارها لصالح أصحابه، بطرق سرية. (إبراهيم، 2016).

(3)- أن تسريب "أوراق بنما" وإعلانها عالمياً يكشف في حد ذاته، عن مظهر آخر من مظاهر الاختراق والانكشاف الذي تعاني منه الدولة الوطنية في الوقت الراهن، لاسيَّما أنه جرت خلال السنوات القليلة الماضية، تسريبات أخرى عديدة ذات طابع عالمي، على نحو ما سبق ذكره. وفى هذا السياق، ذكرت شركة "موساك فونسيكا" أنها تعرضت لعملية قرصنة معلوماتية. وعليه، فإن الدولة في "عصر التسريبات" أصبحت أكثر عرضة لنزع أسرارها، وكشف وثائقها. وقد أصبحت عمليات التجسس الإلكتروني، والقرصنة المعلوماتية منتشرة على نطاق واسع، وطالت مواقع إلكترونية، يفترض أنها تتمتع بحماية عالية، مثل مواقع وزارتي الدفاع والخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية. (إبراهيم، 2016).

(4)- أن التباين في ردود الأفعال على تسريبات "أوراق بنما"، يكشف عن حقيقة الفجوة القائمة، بين نوعين من الدول. فهناك الدول الديمقراطية، التي شهدت أشكالاً مختلفة من الاحتجاجات، والاستقالات، وفتح التحقيقات لاستجلاء الحقيقة، وهناك الدول غير الديمقراطية، التي مر فيها موضوع التسريبات مرور الكرام. وبالتالي؛ فإن الحديث عن الدولة والسيادة في "عصر التسريبات" لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار، هذا التمييز بين النوعين من الدول.

وبالإضافة إلى التسريبات على المستوى العالمي، فقد تزايدت ظاهرة التسريبات على المستوى الوطني في عديد من الدول، خاصة تلك التي تمر بمراحل انتقالية، وتشهد حالات من انفلات الأمن، والتآكل المؤسَّسي . وقد تُستخدم التسريبات على المستوى الوطني، كأداة في الصراعات السياسية، أو الحملات الانتخابية، أو التنافس الاقتصادي. وفى هذا السياق، شهدت مصر عقب ثورة 25 يناير، الكثير من التسريبات التي طالت نشطاء سياسيين، مع ما مثلته هذه التسريبات، من انتهاك للدستور والقانون ، وأصبح السؤال المطروح هو: كيف وصلت هذه التسريبات إلى بعض الإعلاميين؟ ولماذا لم تتحرك أجهزة الدولة، ومؤسساتها لوقف هذا المسلك الذي يمثل انتهاكاً للدستور؟ كما شهدت مصر أيضاً، خلال السنوات القليلة الماضية، ظاهرة أوشكت أن تكون فريدة على مستوى العالم، و تتمثل في تسريبات امتحانات الثانوية العامة، على نطاق واسع، ونشرها على الإنترنت، الأمر الذي وضع أجهزة الدولة، ومؤسساتها في حالة من الحرج، والإرباك. (إبراهيم، 2016).

الخلاصة:

من خلال دراسة أثر العولمة على السيادة الوطنية للدولة؛ توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج، يمكن حصرها في الآتي:

(1)- عجز الدولة عن السيطرة على أصحاب القرار الحقيقيين؛ أي: الأسواق المالية، والشركات العملاقة التي تتجاوز الدول والحدود.

(2)- أن العولمة بإشكالها، ومظاهرها المختلفة؛ تؤدِّي إلى الحدِّ من سلطة الدولة، وهشاشتها، أمام القوى العظمى التي تسيطر على تيارات العولمة، وخاصة الاقتصاد.

(3)- ظهور مؤسسات اقتصادية كونية، تحُلُّ محل المؤسسات الاقتصادية الوطنية، والسماح للشركات متعددة الجنسيات في أخذ دور متزايد في إدارة الأنشطة الاقتصادية، مع مراعاة أن بعضها ينطلق في استثماراته من مفاهيم، وفلسفات؛ تغاير الهويَّة الوطنية للدولة.

(4)- تقييد هامش السياسات الاقتصادية الوطنية؛ بعدم تجاوز المصالح الاقتصادية العالمية، وتقليص مساحة القطاع العام ،ونظم الرقابة الحكومية؛ مقابل زيادة دور القطاع الخاص، والمحلي، والأجنبي.

(5)- فقدان الدولة لدورها بشكل متسارع، من أن تكون تلك البؤرة التي يدور حولها كل شيء، وتحدد مجال حركة كل شيء. وتحول دورها إلى مجرد أداة لحفظ الأمن، وتقديم الخدمات العامة بأقل التكاليف، بالنسبة لأصحاب رأس المال.

(6)- تزايد دور جماعات الضغط العالمية، كالمنظمات العالمية في مجال الحريات، وحقوق الإنسان، وحرية الصحافة والرأي، في التأثير على صُنَّاع القرار في كثير من الدول، بما يخدم أهدافها، ومصالح الدول الكبرى التي تتزعمها.

(7)- انتشار القيم، والأفكار الليبرالية التحررية، التي تختلف عن أخلاقنا، وقيمنا، وعقيدتنا الإسلامية، التي تُعّد حراستها؛ إحدى وظائف الدول الإسلامية الرئيسية.

التوصيات:

من خلال مفهوم أثر العولمة، وأنماطها، وتحدياتها على سيادة الدولة؛ يمكن للباحث أن يقدم عدداً من التوصيات؛ تحُدُّ من مدى خطورة العولمة على المواطن، في العالم العربي، والإسلامي، والتي يمكن إتْباعها كالتالي:

(1)- تطوير المناهج العلمية؛ باشتمالها على قضايا العصر الأكثر إلحاحاً، وخصوصاً تلك التي تتعارض مع قيم المجتمع، بما يؤدِّي إلى ترسيخ عقيدة الإيمان بالله، وتأكيد قيم العلم، والحرية والإنتاج، وإقامة مشاعر السلام والأمان في عقول البشر.

(2)- التأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به مؤسسات التنشئة الاجتماعية؛ في غرس، ودعم الخصوصية الثقافة لكل شعب؛ في نفوسهم، وعقولهم، وإيجاد الحصانة الثقافية التي تحول دون تأثير مختلف الآليات الحديثة التي تستخدمها الدول المهيمنة؛ لمحو الهويات الثقافية، المخالفة للثقافة الغربية.

(3)- مواجهة الثورة التكنولوجية، والتدفق المعرفي المتزايد؛ بانتقاء النافع من المعلومات، والقدرة على استخدام المعارف في إنتاج أفكار جديدة، ومواد جديدة.

(4)- إنتاج البرامج والأفلام الهادفة، وبثها من خلال الأقمار الصناعية التي يجب أن نسعى لامتلاكها لمقارعة ما يمس حياتنا الثقافية، والدينية، والاجتماعية.

(5)- تعزيز مكانة اللغة العربية في نفوس أبناء الأمة؛ إذ تُعَد اللغة العربية من العناصر الأساسية، في استمرارية الثقافة العربية؛ لأنها مستودع تراث أمتنا العربية الإسلامية، بما تحمله في طيَّاتها من خبرات، وفكر، ومضامين.

(6)- ولمواجهة الآثار الاقتصادية للعولمة؛ ينبغي ضرورة تطبيق مفاهيم الشريعة الإسلامية، وذلك لأن الاسلام نمطه الاقتصادي الخاص؛ ينافي تماماً، النمط الاقتصادي الرأسمالي، فمبدأ الإسلام، وبكل ما فيه؛ قائم على أساس الرحمة، والهداية، والرأفة بالبشرية. وليس الجشع، والاستغلال؛ كما هو التفكير الرأسمالي، ولكن هذا النمط لا يمكن أن نرى تكامله، ونجاحه، إلا بعد أن تتبناه دولة؛ فتطرحه كنظام عالمي بديل.

(7)- أما بالنسبة لمواجهة الخطر السياسي؛ فيقترح الباحث، ضرورة عمل تحالف عربي يضم عدداً من الدول؛ للوقوف صفاً واحداً، في وجه التحديات الدولية، والتكتلات الاقتصادية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية.

(1)- يوسف، بعيطيش، (2017) "إشكالية السيادة الوطنية في ظل العولمة"، مجلة جيل للأبحاث القانونية المعمقة، العدد: (11)، ص59 – 72.

(2)- عبدالله، عبد الخالق، (2002) "عولمة السياسة، والعولمة السياسية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، قسم العلوم السياسية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، المجلد: (24)، العدد: (278)، ص22-35.

(3)- إبراهيم، جيلان محمد، (2016) "أثر العولمة على سيادة الدولة"، مجلة الاستواء، جامعة قناة السويس – مركز البحوث والدراسات الإندنوسية، العدد: (3)، ص287-302.

(4)- عقيل، وصفي محمد عبد، (2011) "إشكالية مفهوم الدولة في ظل العولمة"، إربد للبحوث والدراسات القانونية، جامعة إربد الأهلية، المجلد: (15)، العدد: (1)، ص301-344.

(5)- الأسدي، وداد مهدي هادي، (2014) "السيادة الوطنية، والوسائل السلمية لتسوية المنازعات"، مجلة جامعة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة – كلية القانون، المجلد: (7)، العدد: (18)، ص252-290.

(6)- بشير، حكمت، (2006) "السيادة في عالم متغير"، منشورات مكتبة الفكر والتوعية في الاتحاد الوطني الكردستاني.

(7)- إبراهيم، أوس خليل، (2006) "أثر المتغيرات القانونية في مبدأ سيادة الدولة"، رسالة ماجستير، كلية القانون، الجامعه المستنصرية.

(8)- محمد، حازم (2006) "المنظمات الدولية، الطبعة الثالثة، مكتبة الآداب، القاهرة.

(9)- الشكري، علي يوسف، (2004) "مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية "، إيتراك للنشر والتوزيع.

(10)- الذرب، عبد الأمير، (2006) "القانون الدولي العام"، الطبعة الأولى، دار تنسيم.

(11)- العطية، عصام، (2006) "القانون الدولي العام"، الطبعة السادسة، العاتك للنشر.

(12)- خضر، لطيفة إبراهيم، (2006) "الديمقراطية: بين الحقيقة والوهم"، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة.

(13)- حجازي، أحمد مجدي، (2005) "العولمة: بين التفكيك وإعادة التركيب"، دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد، الدار المصرية السعودية، القاهرة.

(14)- الخزرجي، تامر كامل، و المشهداني، ياسر علي، (2004) "العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن.

(15)- إسماعيل، فضل الله محمد، (2008) " العولمة السياسية وانعكاساتها وكيفية التعامل معها"، دار الجامعة الجديدة، مصر.

(16)- ابن مفورة، جنات، (2017) "آليات العولمة الاقتصادية وأثرها على السيادة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد (47)، ص395-405.

(17)- العصيمي، عبد المحسن بن أحمد، (2010) "العولمة في عالم متغير"، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر والتوزيع، الرياض.

(18)- ظاهر، مسعود، (1993) "الثقافة العربية ومواجهة المتغيرات الدولية الراهنة"، الفكر العربي المعاصر، بيروت.

(19)- عبد الرحمن، عواطف، (2006) "الإعلام والعولمة البديلة"، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
(20)- باية، سيفون، (2016) "من ثقافة العولمة إلى عولمة الثقافة: دراسات إستراتيجية"، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد: (23)، ص75-88.
(21)- ليلية، علي، (2006) "تأملات في ظواهر الإحياء الديني والعنف"، الطبعة الثانية، المكتبة المرية.
(22)- مصطفى، ياسر بسيوني محمد، (2013) "الحكومة العالمية وحكومة الدولة المعاصرة: دراسة مقارنة في الأنظمة السياسية المعاصرة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
(23)- خير الدين، شمامة، (2005) "العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل: دراسة لآفاق القانون الـ21 من حدود القانون الدولي إلى مجاهل النظام العالمي الجديد"، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة.
(24)- أبو سعدة، حافظ، (2011) "أثر سياسات العولمة على احترام حقوق الانسان"، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة.
(25)-إبراهيم، حسنين توفيق، (2016) "الدولة والسيادة في عصر التسريبات"، مجلة الديمقراطية، المجلد: (16)، العدد: (63)، ص42-52.

ثانياً: المراجع الأجنبية.

(1)- Andrews, Daved M. (1994) Capital Mobility and State Autonomy: Toward A structural theory of international Monetary Relations. International Studies Quorterly 38:2 (JUNE). P198 213.
(2)- Giddeens, Anthony. (1994) Beyond Right and Left: The Future of Radical Politics, Cambridge University Press, p128-144.
(3)- Scholte, Jan Aart, (1995) Globalization and Modernity. San Diego, CA: ISA Contention, Apr, P15-20.